

تحليل السياسة العامة من منظور العملية: النماذج والمنهجية

Public Policy Analysis from a process perspective: Models and Methodology
Analyse des politiques publiques selon la perspective de processus:
Modèles et méthodologieلعجال ليلي¹، أزروال يوسف²

تاريخ النشر: 2023/06/01

تاريخ القبول: 2022/07/16

تاريخ الإرسال: 2021/06/18

ملخص:

يحتل موضوع تحليل السياسة العامة مكانة متميزة في الحقل الأكاديمي، نظرا لكونه يساعد على فهم آليات اشتغال النظام السياسي والفواعل المؤثرة فيه، وتؤدي دورا مهما في تحديد دور الدولة والحكومة في مجال تحليل هذه السياسات، ومنه تحليل قدراته على تحقيق مطالب هذه الفواعل، كما أنه يسمح من ناحية أخرى ومن الناحية العملية، بدراسة مدى إمكانية الاقتراب من مختلف الانشغالات اليومية للمجتمع.

تهدف هذه الورقة إلى التطرق إلى موضوع في غاية من الأهمية في حقل السياسة العامة، عبر تقديم إشكالية مركزية حول مدى أهمية تحليل السياسة العامة، حيث سنركز على تحليل السياسة العامة من منظور العملية، وذلك من خلال تناول أهم النماذج النظرية المفسرة لعملية تحليل السياسة العامة، هذا من جهة، ونركز من جهة ثانية على منهجية تحليل السياسة العامة، كما نؤكد على ضرورة إعداد نماذج تحليل السياسة العامة تستند إلى تحليل متغيرات مناطقية، وتنوع المؤثرات وتعددتها في هذا السياق.

الكلمات المفتاحية: التحليل؛ السياسة العامة؛ المنظور؛ النموذج؛ المنهجية.

Abstract :

The topic of public policy analysis occupies a distinct position in academic field, it helps to understand mechanisms of political system's function, actors, plays an important role in defining the role of state, government in the field of analyzing policy, including analyzing its capabilities, demands of these actors. other way, studying the possibility of approach the various daily preoccupations of society.

This paper aims to address topic in the field of public policy, by presenting a problem regarding the importance of public policy analysis, where we will focus analyzing public policy from perspective of the process, by addressing the most important theoretical models that explain the process of public policy, we focus on other way, methodology of analyzing public policy. We also need to prepare models for analyzing public policy based on the analysis of regional variables, diversity, multiplicity of influences in this context.

Keywords: analysis ; public policy ; perspective; models ; methodology.

*المؤلف المراسل

¹Leyla LAADJAL, Larbi TEBESSI University, Algeria, drlaadjaleyla@gmail.com.

²Youcef AZEROUAL, Larbi TEBESSI University, Algeria, drazeroualyoucef@gmail.com.

Résumé :

Le sujet d'analyse des politiques publiques occupe une place distincte dans le champ académique, il aide à comprendre les mécanismes de fonctionnement du système politique, les acteurs, exerce un rôle important dans la définition du rôle de l'État, et le gouvernement, y compris analyser ses capacités à répondre aux demandes de ces acteurs. autrement, étudier la possibilité d'aborder les diverses préoccupations quotidiennes de la société.

Cet article vise à aborder un sujet concernant les politiques publiques, en présentant un problème d'importance de l'analyse des politiques publiques, où nous concentrerons sur l'analyse des politiques publiques de vue du processus, en abordant les principaux modèles qui expliquent le processus d'analyse des politiques publiques, nous concentrons la méthodologie d'analyse des politiques publiques. Nous soulignons également la nécessité de préparer des modèles d'analyse des politiques publiques basés sur l'analyse des variables régionales, de la diversité et de la multiplicité des influences dans ce contexte.

Mots clés : analyse ; politiques publiques; perspective; modèles ; méthodologie

مقدمة

يرتبط الاهتمام بموضوع تحليل السياسة العامة تاريخيا بالفكر السياسي القديم، من خلال إسهامات الفلاسفة اليونانيين ومفكري حضارة بلاد الرافدين، وواد النيل، نظرا لارتباطه مباشرة بالحياة الاجتماعية للمجتمع آنذاك، الأمر الذي اقتضى ضرورة التفكير فيه كعلم يؤطر نظريا بمختلف المناهج العلمية وأدوات التحليل اللازمة قصد مواجهة المشكلات ومعالجة القضايا الاجتماعية بصورة علمية.

ويذهب الكاتب أحمد مصطفى الحسين إلى اعتبار أن تحليل السياسة العامة له أصول علمية على المستوى الأول؛ حيث أن الاهتمام بعملية تحليل السياسات العامة يندرج ضمن التوجهات العملية والممارسات التطبيقية للعديد من المؤسسات السياسية والحكومية في مختلف الدول، بهدف رفع كفاءة البرامج الحكومية وزيادة فعاليتها وتحقيق أهدافها. أما على المستوى الثاني فتحليل السياسة العامة له أصول أكاديمية، حيث تم الاهتمام بالأساليب الكمية ووسائل التحليل العلمية التي استفاد القطاع الحكومي منها، كما تركز الاشتغال بجوهر السياسة العامة، لضمان التوصل إلى الحلول المناسبة للمشكلات القائمة ضمن بيئة السياسة العامة، وذلك بالاعتماد على مجموعة النماذج والطرق والأساليب الفاعلة في إقامة التحليل المنهجي.

في هذا السياق يأتي تناولنا لموضوع تحليل السياسة العامة عبر التركيز على النماذج النظرية ومنهجية التحليل، لذا اهتمت دراسات تحليل السياسة باستخدام أدوات التحليل التي تساعد في تحديد المشكلة من جهة، وزيادة قدرة البدائل المتاحة لحل هذه المشكلة من جهة ثانية، وقد شهدت منهجية تحليل السياسة العامة تغيرا، حيث أضحت تجمع بين التحليل

الكمي والكيفي والاستئناس بالمقارنة، كما أصبح تحليل وتقييم السياسة العامة يعتمد على إتباع مقاربة وقائية وليس فحسب مقاربة علاجية، وقد ساعد التطور التكنولوجي، على تدعيم أدوات التحليل (المحاكاة والنمذجة) في السياسة العامة.

من هذا المنطلق نطرح التساؤل الآتي؛ فيما تتمثل المنظورات المختلفة لتفسير السياسة العامة؟ وما هي أهم النماذج

النظرية والمنهجية المعتمدة في تحليل السياسة العامة؟

ولالإجابة على هذه التساؤلات، قسمت البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفهومي والنظري لتحليل السياسة العامة

المحور الثاني: نماذج صنع السياسة العامة

المحور الثالث: منهجية تحليل السياسة العامة

المحور الأول: الإطار المفهومي والنظري لتحليل السياسة العامة

نشير في البداية أنه سنستخدم عبر صفحات هذا البحث مصطلح السياسة العامة ، وذلك لأن السياسة تعبر في مضمونها عن سلوك الفاعل سواء كان مسؤول حكوميا أو لجنة أو جهة غير رسمية أو مجموعة منهم للعمل في نطاق أو نشاط معين، كما نهدف من خلال استخدام مصطلح السياسة العامة إلى تفادي الخلط الذي نبتغيه والشائع من استخدام مصطلح السياسة، على الرغم من وجود ترابط عضوي ووثيق بين المعنيين، فالسياسة العامة كبرامج حكومية تعبر عن أنواع عمليات اتخاذ القرارات السياسية والإدارية المتشابكة، إذن فهذه الإشكالية المصطلحائية تواجه بشكل رئيس الكاتب العربي، في حين لا توجد عند الباحث باللغة الإنجليزية، حيث أن الباحث يلاحظ الفرق بشكل جلي في اللغة الإنجليزية بين كلمة (Policy) وكلمة (Politics). (حسين، 2002، الصفحات 7-8)

1- مفهوم السياسة العامة

سنعمل على تقديم العديد من المفاهيم والتعريفات لمفهوم السياسة العامة، وذلك بناء على المنطلقات الفكرية لأصحابها من الباحثين والعلماء، بهدف الإحاطة بمفهوم السياسة العامة، ومن خلال البحث في حقل السياسة العامة حول أهم ما جاء من مفاهيم وصياغة تصور واضح للسياسة العامة، توقفت عند قاعدة مفادها أن علماء السياسة العامة استقروا حول ثلاث منظورات كبرى ورئيسية في تحديد تعريف مفهوم السياسة العامة، تتمثل أساسا في؛ السياسة العامة من منظور ممارسة القوة، السياسة العامة من منظور الحكومة، السياسة العامة من منظور تحليل النظام.

أ- السياسة العامة من منظور حكومي: السياسة العامة من منظور حكومي حسب جيمس أندرسون James Anderson

هي "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع"، وهي "منهج عمل هادف يتبعه منفذ أو منفذون في تعاملهم مع مشكلة أو مسألة ذات اهتمام بارز، تندرج في إطار ما هو واقع فعليا"

(Anderson, 1984, p. 03)، وذهب توماس داي Thomas Dey إلى اعتبار السياسة العامة بأنها "اختيار الحكومة للقيام بعمل أو الامتناع عن القيام به في مجال معين، حيث تركز على توضيح ماهية عمل الحكومة، وذلك من خلال القيام بعملية ضبط الصراع الاجتماعي، وتنظيم المجتمع وضبط السلوك وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب... الخ (Dey, 1992, p. 02).

ب- السياسة العامة من منظور تحليل النظام: يذهب ديفيد ايستون إلى وصف النظام بأنه مجموعة متغيرات تتميز بدرجة من العلاقة المكثفة ذات التأثير المتبادل، انطلاقاً من ذلك ومن التعريفات المذكورة حول النظام كوحدة أساسية معتمدة في صف السياسة العامة، فإن ايستون يرى بأن السياسة العامة هي نتيجة متحصلة في حياة المجتمع، من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة، التي تتشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولاً للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، ولذلك فهو يعرفها بكونها توزيع أو تخصيص Allocation القيم Values "الحاجات المادية والمعنوية على المجتمع بطريقة سلطوية أمرة، أو من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار تفاعلي بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية" (Easton, 1965, pp. 110-117)، ويؤيد في الاتجاه نفسه غابريال ألموند Gabriel Almond بالقول أن السياسة العامة هي محصلة عملية تفاعل منتظمة للمدخلات (المطالب+التأييد) مع المخرجات(القدرات، القرارات، السياسات)، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته (الإستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الاستجابية، الدولية) من خلال القرارات السياسية المتخذة. (Gabriel Almond, 1993, p. 129)

ج- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة: في هذا السياق التاريخي جاء تعريف هارولد لاسويل للسياسة العامة بأنها؛ من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ في إشارة منه إلى النشاطات المتعلقة بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة والنفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة، (ناجي، 2009، صفحة 14) ويتأثر مفهوم القوة في إطار إعداد السياسة العامة بالاعتبارات الإستراتيجية التالية: (الفهداوي، 2001، صفحة 32)

- إذا عبرت هذه الأولويات عن احتياجات الطرف الأقوى ومطالبه في المعادلة؛
- إذا كان القرار النهائي معبراً عن مصالح الطرف الأقوى في المعادلة؛
- إذا أثرت القوة على الأفكار والعقائد؛
- إذا ساهمت القوة في جعل الحكومة تتبنى قضايا محددة و تهمل أخرى؛
- إذا جعلت القوة تنفيذ السياسات يصب في مصالحها.

وقد ذهب في سياق تحديد مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة كل من الباحثين مارك ليندنبرك M.Lindenberg وبنيامين كروسبي B.Crosby حيث اعتبرا السياسة العامة تنطلق من ركيزة براغماتية عملية، حيث تخضع

لعملية الأخذ والجذب والمساومة، إذ عرفت السياسة العامة في هذا الإطار بأنها "عملية نظامية تحظى بميزات دينامية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عن مجوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ كما تعبر عما أريد أنا؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟. كما يعكس منظور القوة في تحديد مفهوم السياسة العامة إمكانية الصفوة (النخبة) في حصولها على القيم الهامة عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمع، وأن السياسة العامة يمكن لها أن تكون انعكاساً لوجهة نظر أو إرادة أصحاب النفوذ والقوة الذين يسيطرون على محاور المنتظم السياسي ونشاطات مؤسساته المختلفة. (الفهداوي، 2001)

2- معنى تحليل السياسة العامة

يعد تحليل السياسة عملية تساؤل تنتمي إلى تخصصات متعددة، وتهدف هذه العملية إلى تكوين معلومات ذات صلة بالسياسات، وتقييمها نقدياً، ونقل محتواها، ويصنف تحليل السياسات على أنه فرع من فروع المعرفة التي تهدف إلى إيجاد حلول للمشكلات، ولذلك فإنه يعتمد على أساليب علم الاجتماع ونظرياته ونتائجه الجوهرية في حل المشكلات العملية. (دن، 2016، صفحة 45)

إن تحليل السياسة العامة منهجياً يعد عملية انتقائية، بمعنى أن ممارسي هذا المنهج لهم مطلق الحرية في الاختيار من بين مجموعة واسعة من الأساليب العلمية، سواء كانت كمية أو كيفية، ويتضمن تحليل السياسة العامة في هذا السياق فن ومهارة وإقناع مبني على الاستدلال، حيث تعد هذه العوامل ناجحة علمياً في إنتاج معرفة موثوقة، وتعد كل من المعرفة الإدراكية الاعتيادية والحكمة العملية المنتقاة بشكل جيد نتاج التعلم التطوري عبر أجيال اعتادت على المشكلات، وغالباً ما تتيح الفرصة لتكوين استنتاجات يمكن الاعتماد عليها وموثوقة بشكل أكبر من تلك التي يتم إنتاجها من خلال استخدام أساليب تحليل السياسات والأشكال الأخرى المتخصصة من التساؤل المختص والعلمي. (Cohen, 1979, p. 123)

إن الأساس الجوهري في مجال تحليل السياسة هو العملية، وهذا ما يجعله مختلفاً عن تخصصات علم الاجتماع الأخرى والتي تمجد المعرفة لصالح المعرفة، ولا تعتمد صلة هذه التخصصات بالسياسة على مكانتها كعلوم، وإنما تعتمد على درجة نجاحها في تسليط الضوء على المشاكل العملية والتخفيف من وطأتها، ولا تأتي المشاكل العملية على شكل حزم منفصلة تنتمي إلى تخصصات مستقلة يمكن توجيهها إلى أقسام علم أو علم السياسة، وإنما تأتي على شكل حزم معقدة تصنف في الحال على أنها اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وأخلاقية. وأكثر من ذلك، تبدو عملية تحليل السياسة ذات التخصصات المتعددة في عالمنا اليوم الأكثر قدرة على ملاءمة التعقيد المتشعب في مجال صنع السياسة العامة. (دن، 2016، صفحة 48)

3- صور تحليل السياسة العامة (POMED, 2016, p. 08)

تعددت صور تحليل السياسة العامة، حيث جاء في ثلاث أنواع (صور) كما يلي:

أ- التحليل المحوري: يركز هذا النوع من التحليل المصغر النطاق على المشاكل الفردية، ويسعى إلى معالجتها بواسطة حلول تقنية ومتعددة التخصصات، أما هدفه الأول فهو تحديد الحلول الأكثر فعالية من الناحيتين التقنية والاقتصادية، والقيمة المضافة الخاصة بهذا النوع من تحليل السياسات هي ضمان أن عملية صنع القرار تتبع القواعد العلمية الصلبة الخاصة بالرشد الإجرائي.

ب- عملية السياسات: يأخذ النوع من التحليل المتوسط النطاق في الحسبان مختلف العمليات السياسية وأصحاب المصلحة المعنيين في صنع السياسات، وهذا ميدان تهمله مقارنة التحليل المحوري، فتحل مقارنة عملية السياسات المشاكل من خلال البحث عن حلول تقبلها سياسيا أكبر مجموعة من أصحاب المصلحة، وهدفها الأولي هو تحديد أي عمليات ووسائل وأدوات خاصة بالسياسات تستخدم، بالإضافة إلى شرح دور أصحاب المصلحة وتأثيرهم في عملية السياسات.

ج- السياسات العليا: تركز التحليل الكبيرة النطاق، كتلك التي تتبع مقارنة السياسة العليا، على الأنظمة والسياق، وتسعى إلى حل المشاكل ذات الطبيعة البنوية المتصلة بالأنظمة الاقتصادية والمؤسسات السياسية، والهدف الأولي لهذا النوع من التحليل هو شرح العوامل السياقية الخاصة بعملية السياسات، كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية-الثقافية.

المحور الثاني: نماذج صنع السياسة العامة

وردت نماذج تحليل السياسة العامة في صور عدة، نبعت من اختلاف بين خبراء السياسة العامة فيما يتعلق بمراحل رسمها وصنعها، غير أننا سنركز في هذا العنصر على أهم النماذج المتفق عليها في مجال تحليل السياسة العامة.

1- نموذج العمليات Process Model

لصنع السياسة العامة حسب نموذج العمليات توضع السياسة عبر سلسلة من الخطوات، وأن عدة جهات أو أصحاب مصلحة يؤديون دورا معينا في مختلف المراحل (POMED, 2016, p. 08)، فنموذج العمليات، يعتمد على التركيز على النشاطات الوظيفية المختلفة للعملية التي تصنع فيها السياسة العامة، وشرحها لاسويل في النشاطات التالية، وهي: (أندرسون، 1999، صفحة 37)

- الاستخبار: تتعلق بكيفية تجميع ومعالجة المعلومات المتعلقة بمسائل السياسة والتي تنال اهتمام صناع السياسة.
- التوصيات: وتتمثل في كيفية صياغة وتبني التوصيات المتعلقة بمسائل معينة.
- الوصف: يتمثل في كيفية تبني وتطبيق القواعد، وعن طريق من؟
- الإنفاذ: وذلك لتحديد ما إذا كان السلوك متعارضا مع القوانين والقواعد أم لا؟
- التطبيق: كيف يتم تطبيق القوانين والقواعد فعليا؟
- التقييم: كيفية تقويم عمليات السياسة من حيث فشلها أو نجاحها؟

- الإنهاء: كيف ينتهي العمل بالقوانين والقواعد الأصلية أو يقرر الاستمرار بها؟

كما قدم أي كويد خمسة أنشطة أو مبادئ إلى مؤسسة راند RAND تمثل قواعد مركبة من حيث معطياتها، وتشكل منطلقات لعمليات مترابطة، في عملية صنع السياسات العامة وتحليلها، وهي كما يلي: (الفهداوي، 2001، الصفحات 185-186)

- الصياغة: تتمثل في التركيز على وضوح الأهداف، ومعرفة القضايا ذات الاهتمام، وتحديد المشكلة، في إطار ما يرتبط بالسياسة العامة.

- البحث: يتركز فيها الاهتمام حول البحث عن المعلومات والعلاقات، حول نمذجة البديل الأفضل، الذي يمكن أن يوفر فرصة في حل المشكلة بصورة جيدة.

- التقييم: يركز فيه على النماذج المختلفة في سبيل استخدامها للتنبؤ بالنتائج، وبالتالي لغرض الوصول إلى الاختيار من بين البدائل، عقب مقارنتها مع النتائج المختلفة.

- التفسير: يركز على كيفية توظيف معطيات التنبؤ، وكيفية تمييز المعلومات المناسبة، التي يمكن أن تخدم النتائج المتوقعة، وبالتالي اختيار الأسلوب البديهي-الأفضل، الذي يجسد الفعل والتصرف المعتمد أو الذي يمكن اعتماده في السياسة العامة.

- التثبيت: يركز على أهمية القيام باختبار النتائج المحتملة في إطار تجريبي، لضمان ما يترتب عنها أثناء التطبيق في الواقع العملي للسياسة العامة.

2- النموذج الرشيد Rational Model

إن النموذج الكلي الرشيد طور من طرف عالم الاجتماع السياسي هيربرت سيمون، مع انه يشبه نوعاً نموذج العمليات، فهو يضيف إلى العملية بعض الخطوات التي تعني إلى حد كبير بالنظر بعناية في تبعات خيارات السياسات ونتائجها المحتملة، وعرف سيمون الرشيد بأنه "أسلوب سلوك يناسب تحقيق أهداف محددة ضمن الحدود التي تفرضها ظروف وقيود محددة"، وفي نمودجه، ينفذ تحليل السياسات من أجل الوصول إلى قرارات رشيدة عبر عملية تتألف من خمس مراحل تشمل: جمع البيانات وتنظيمها، تحديد المشكلة، تقييم تبعات تدخل السياسة، متابعة التدخلات بمجموعة من القيم والمعايير، اختيار الخيار المفضل مع موافقة أصحاب المصلحة. (POMED, 2016, p. 04)

يستند النموذج الكلي الرشيد إلى الافتراض الاقتصادي بالأساس، حيث يرى بأن السياسة الرشيدة، هي التي تحقق أكبر عائد اجتماعي، أي أن الحكومة عليها أن تختار السياسة العامة، التي ينبغي أن تتمخض عنها مكاسب وعوائد للمجتمع، بشكل يعبر عن تحقق الفوائد الكبيرة، وعن أقل تقدير من التكاليف المطلوبة، (الفهداوي، 2001، صفحة 125) كل ذلك في إطار الاعتماد على العناصر التالية: (أندرسون، 1999، صفحة 24)

- إن متخذ القرار يواجه مشكلة محددة وهي قابلة لأن تدرس وجديرة بالاهتمام مقارنة بالمشاكل الأخرى.
 - إن الأهداف والقيم والمقاصد التي تقود متخذ القرار واضحة ومرتبطة تبعاً لدرجة أهميتها.
 - إن البدائل المختلفة لمواجهة المشكلة قد فحصت وحددت.
 - إن النتائج المتوقعة من اختيار البدائل قد طرحت في إطار العوائد إلى الكلفة.
 - إن كل بديل وما يتوقع عنه من نتائج يمكن مقارنته مع البدائل الأخرى.
 - إن متخذ القرار سوف يختار البديل الذي يضاعف إمكانية تحقيق الغرض، القيم، والأهداف.
- وفيما أثبت النموذج الرشيد أنه مفيد في عدة عمليات صنع قرار، إلا أن له مواطن ضعف متعددة، يرتبط الكثير منها بالافتراضات التي يستند إليها النموذج، والتي لا تصلح أبداً بأكملها عملياً، كما يهمل النموذج دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في كل من تخطيط السياسة وتنفيذها.

3- النموذج التدريجي Incremental Model

اعتبر المختص في العلوم السياسية تشارلز لندبلوم Charles Lindblom أن صنع القرار الرشيد هو هدف مثالي لا يمكن بلوغه بسبب شرطين لا يبدو أنه يمكن تحقيقهما حول معظم مشاكل السياسة العامة وهما: الاتفاق على الأهداف، والمعرفة الكافية لتوقع تبعات بدائل السياسات ونتائجها بدقة، فاقترح لندبلوم بدلاً من ذلك صنع السياسة عبر تحسين تدريجي للمشاكل الاجتماعية الملموسة بدلاً من المثل العليا المجردة، وأضاف أن القيود على الوقت والموارد تجعل من المستحيل النظر في أكثر من خيارات قليلة للسياسات يمكن تنفيذها سياسياً واقتصادياً، فقال أن التغيير الواسع النطاق ينتج عن تراكم عمليات تغيير أصغر وتدرجية تطبق على عدد من دورات السياسات المتكررة، (POMED, 2016, p. 04) حيث ينطلق في ذلك من منطلقات منهجية تساعد صانعي السياسات على اتخاذ قرارات تدريجية تقلل من أخطاء عدم التأكد واتخاذ القرارات البديلة، وهي: (أندرسون، 1999، الصفحات 26-27)

- إن عملية اختيار الأهداف والغايات والتحليل العلمي للسلوكيات المطلوب تحقيقها تتميز بالتداخل وعدم الاستقلالية والانفصال.

- إن متخذ القرار يأخذ باعتباره بعض البدائل فحسب وليس جميعها، وهذه البدائل تظل غالباً متأثرة بالسياسات الحالية وتترك لها هامشاً كبيراً.

- عند تقييم البدائل المطروحة فإن التركيز يكون على عدد من نتائج البديل المهمة والمحددة.
- إن المشكلة التي تواجه متخذ القرار قابلة لإعادة التحديد و أن تعريفها يراجع بين الحين والآخر، والتدرجية والتراكمية تسمح بإعادة النظر في العلاقة بين الأهداف والوسائل لتسهيل السيطرة على المشكلة.

- لا يوجد قرار منفرد ولا حل صحيح بعينه للمشكلة الواحدة، والاختيار الجيد للقرار هو الذي تتفق كل التحليلات عليه، وليس بالضرورة أن تتفق على أن هذا القرار هو الأمثل والأحسن للوصول إلى الأهداف المتفق عليها.

- إن القرار التدريجي هو علاجي ويحافظ على التواصل والاستمرار مع الحاضر ويستجيب بظروفه أكثر من كونه منطلقاً للتغيير في الأهداف الاجتماعية المستقبلية.

وفيما يرفض عدة خبراء في الإدارة العامة الحركة البطيئة لهذا النموذج، يدافع آخرون عن أنه نموذج واقعي وعملي، لكن على غرار النموذج الرشيد، يقوم النموذج التدريجي أيضاً على افتراضات ليست دائماً صالحة عملياً، وهي أن الأطراف المعنية كلها أو معظمها تمثل في السياسة، وأنه ما من اختلال كبير في توازن القوى بين أصحاب المصلحة المعنيين. (POMED, 2016, p. 04)

4- النموذج المؤسسي Institutional Model

يرى هذا النموذج أن المؤسسات السياسية هي التي تحدد السياسة العامة، فيما تطبق الحكومات السياسات على المواطنين، ومن هذا المنظار، يصبح استخدام القوة في تطبيق السياسات حكراً على الدولة، وهذه نظرة تقليدية حول السياسات والمنظمات الحكومية، تركز على أدوار واجبات مختلف الدوائر الحكومية، والأحكام الدستورية، والقانون الإداري، والقرارات القضائية، والترتيبات الرسمية، فيعتبر النموذج الخاص بهذه المقاربة أن عناصر الحكومة هذه تعطي الشرعية إلى السياسات العامة، وينظر إلى السياسات من عدسة البيروقراطية، وهذا ضروري من أجل تطوير توصيات خاصة بالسياسات تكون عملية وقابلة للتنفيذ. (POMED, 2016, p. 05)

فالعلاقة بين السياسة العامة، والمؤسسات الحكومية، علاقة وطيدة، إذ أن سياسة معينة، لا يمكن أن تصبح سياسة عامة ما لم تقم المؤسسات الحكومية بتبنيها وتطبيقها وجعلها قائمة، مما يدل على أن هذه المؤسسات الحكومية تمتلك ثلاث مميزات هامة للغاية، تمنحها للسياسة العامة، (الفهداوي، 2001، صفحة 181) وهي؛ الميزة الأولى الشرعية، والتي تتعلق بمنح الحكومة للسياسات العامة الشرعية، حيث تحظى السياسات الحكومية بالالتزامات القانونية وولاء المواطنين لها. أما الميزة الثانية تتمثل في الشمولية، والتي تعني شمولها لعموم الناس في المجتمع على خلاف سياسات الجماعات أو المنظمات الأخرى. أما الميزة الثالثة، تتعلق بالفرض أو الإجماع، وتتمثل في أن الحكومة هي المخولة فحسب بمعاينة المخالفين لسياساتها العامة، وهي فقط من تمتلك هذه السلطة. (Dey, 1992, p. 21)

غير أن النموذج المؤسس هو نموذج وصفي يميل إلى أن يتم استخدامه بشكل تقليدي أكثر، فيركز على دور هذه المؤسسات من دون دراسة تأثيرها في السياسات العامة، لكنه يشكل وسيلة لفهم الجهات المتنوعة المعنية في تبني السياسات وتنفيذها.

5- نموذج الجماعة Group Model

تعتبر السياسة العامة حسب هذا النموذج ناتجة عن الجماعات التي تمارس القوة والضغط للتأثير في السلطة التشريعية (مع العلم إن القوى الخارجية تمارس الضغط على السلطة التنفيذية)، وينظر إلى الجماعة على أنها الجسر بين الفرد والحكومة، فلا يؤدي الفرد دورا مهما في ميدان السياسة إلا عندما يتصرف بالنيابة عن مصالح الجماعة، وقد تعني الجماعات في هذا السياق الفرق المختصة وجماعات الضغط ومناصري قضية ما والأحزاب السياسية والمجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية، وهنا، تغدو مهمة النظام السياسي هي وضع القواعد وتحقيق توازن المصالح وإعداد التسويات وتنفيذها، أما النفوذ فتحده ثروة الجماعة وقيادتها أو قوتها التنظيمية وإمكانية وصولها إلى صانعي القرار، وفي غضون ذلك، يستجيب صانعو السياسات إلى هذه الضغوطات من خلال التفاوض والمساومة في ما يخص الطلبات المتنافسة. (POMED, 2016, p. 06)

ويستند نموذج الجماعة إلى جملة من الأطر الفكرية والسلوكية، ومحصلات توازنية، تتجلى من خلال العرض الآتي لها، ضمن محورين هامين هما: (الفهداوي، 2001، صفحة 170)

- المحور الفكري الذي يعبر عن نموذج الجماعة وبنائها ووظيفتها، وعن دورها وتأثيرها في السياسة العامة.
- المحور التوازني، والذي يحقق توازن النظام السياسي، وذلك من خلال وجود الجماعة داخل النظام السياسي، والتداخل بين عضوية الجماعات، وكذلك التنافسية بينها، الأمر الذي يعزز معنى التوازن داخل النظام السياسي.

6- نموذج النخبة Elite Model

يعتبر هذا النموذج أن السياسات العامة تصنعها النخبة وتنسب إلى الناس الذين يتلقونها فحسب، ومن هذا المنظار، تنقسم المجتمعات إلى من يتمتعون بالسلطة (النخب) وتنسب إلى الناس الذين يتلقونها ومن لا يتمتعون بها، وتعكس السياسات العامة قيم الذين يمارسون السلطة. وبالتالي، يفترض هذا النموذج أن التغييرات في السياسات العامة هي تدريجية وليست ثورية لأنها تعكس القيم المتغيرة للنخب بدلا من مطالب الجماهير الذي لهم تأثير غير مباشر في صنع السياسات العامة. (POMED, 2016, p. 08)

وقد لخص توماس داي وزيجلر Thomas Dey and Ziegler في كتابهما "تجاهل الديمقراطية" نموذج النخبة على النحو التالي. (أندرسون، 1999، الصفحات 35-36)

- إن المجتمعات تنقسم إلى قلة تملك بيدها القوة والى أغلبية مستضعفة، وأن أفرادا محددين هم الذين يوزعون الخيرات على الجماعات.

- إن القلة الحاكمة ليست ممثلة للكثرة المستضعفة، فكثيرا ما تكون النخبة الحاكمة من الطبقة العليا المنتفذة والغنية.

- إن تسرب الأفراد من الأكثرية إلى النخبة يفيد بضوابط شديدة للحفاظ على الاستقرار ولتجنب الثورة، ولا يدخل إلى النخبة إلا الذين يؤمنون حقاً بمعاييرها ويقتنعون بها.
- يتفق أفراد النخبة على القيم والقواعد الأساسية للنظام الاجتماعي.
- السياسات العامة لا تلي مطالب الجمهور أو تعبر عن مصالحهم، وإنما تحمي مصالح النخبة، والتغيير في السياسة العامة يكون تدريجياً وتصادفياً وليس ثورياً.
- إن النخبة الفاعلة لا تخضع لضغوط الجماهير إلا بالحد الأدنى، فالنخبة هي التي تضغط وتؤثر في الجماهير وليس العكس.

المحور الثالث: منهجية تحليل السياسات العامة

تتعد طرق ومناهج تحليل السياسات، ومع أن المنهجية قد تختلف بناء على المقارنة أو النموذج الذي يختاره المحلل، تنسب المنهجية الأكثر استخداماً إلى يوجين باراداخ، وتتألف عملية باراداخ من ثماني خطوات، (POMED, 2016, pp. 08-09) وهي تتماشى بسهولة كبيرة مع النموذج الرشيد ونموذج العملية لصنع السياسات العامة، وهي مقارنة شاملة، ويسهل إتباعها من أجل حل المشاكل بطريقة فعالة، فيعتبر باراداخ أن عملية تحليل السياسات هو عملية تستخدم الحدس والأسلوب بشكل متواز. غير أن مقارنته بنية معقدة وقد صممت لتذكير المحللين والباحثين بالمهام والخيارات المهمة لتحليل السياسات وإنشائها، ومن وجهة نظر الكاتب، ليست الخطوات الثماني إلزامية كلها، لكن يبقى بعضها مهماً جداً في عملية تحليل السياسات. (Bardach, 2012, p. 10)

1- تعريف المشكلة

يمكن تعريف المشكلة لغرض تحليل السياسات العامة بأنها "موقف أو حالة تحرك الحاجات والشعور بعدم الرضا لدى أفراد المجتمع. مما يدفعهم لطلب العون أو بتدخل الحكومة للمساعدة في إزالة ما يعانون منه من مشاكل، (David, 1964, p. 604) تدعو صانعي السياسة العامة لدراستها وتحليلها من أجل وضع المعالجات الضرورية لها. كما عرفت المشكلة بأنها "حاجات غير مشبعة وقيم غير مدركة أو مفهومة يمكن إشباعها أو تحقيقها بالنشاط أو الفعل المحكوم" (William, 1979, p. 43)، وان المعلومات الضرورية لمعرفة طبيعة المشكلة والحلول اللازمة لها يمكن الحصول عليها باستخدام أساليب التحليل المتنوعة. (جواد، صفحة 39)

أ- حصر المشكلة: يساعد حصر المشكلة باعتباره الخطوة الأولى في تعريف المشكلة هي التفكير فيها على صعيد النقص والفائض المحللين في توجيه بحثهم وجمع الأدلة، وكذلك تسليط الضوء على واقع معين، فيما قد لا يكون أمراً ما مشكلة ملحّة في الوقت الراهن، قد يصبح كذلك في المستقبل، ومع ذلك تتوفر حالات لا يكون فيها وضع إطار للمشكلة من حيث النقص والفائض مفيداً، فيمكن أن تكون بعض المشاكل مثلاً مكونة مسبقاً على شكل القرار الاختياري، حيث إن

المحلل يقرر أيا من الخيارين يجب أن يوصي به. وقد يجد الباحثون ومحللو السياسات أنفسهم في وجه مشكلة حيث أن يطوروا أي طريقة لتحقيق هدف محدد.

ب- تشخيص المشكلة: تختلف التصورات حول ما يشكل مشكلة ما من شخص إلى آخر، لذلك تختلف أطر العملية التقييمية التي يطبقها الناس، وبالتالي لا يرجح أن يتفق الجميع على وجود مشكلة في كل حالة، غير أن محلي السياسات يجب أن يطرحوا السؤال التالي: "ما هي المشاكل التي يجوز تحديدها كمشاكل عامة فتؤدي بالتالي شرعيا إلى بروز مطالب التحسين عبر الموارد العامة؟"، والإجابة على هذا السؤال تقتضي مفهوم اقتصادي يتعلق أساسا بإخفاق السوق، هذا الأخير يتوافر على أربع حالات يمكن معالجتها عبر تدخل الحكومة: (POMED, 2016, pp. 09-10)

- المنافع العامة على عكس المنافع الخاصة: تتميز بكونها غير تنافسية يمكن أن يستفيد منها أكثر من شخص واحد، ويمكن استخدامه في الوقت نفسه، كما أنها غير قابلة لل منع، أي أنه من غير العملي لشخص واحد أن يبقى مسيطرا على استخدامها.

- التأثيرات الخارجية: ويقصد به أي تأثير له قيمة ايجابية أو سلبية ينتج عن أي عمل سواء كان مرتبط بالإننتاج أو الاستهلاك يؤثر في أي أحد لم يقبل به في الكامل من خلال المشاركة في التبادل الطوعي، كما أن التأثير الخارجي الايجابي لا يكون السوق قادرا على استرجاع قيمة المنافع التي يحصل عليها الآخرون ولا يدفعون مقابلها.

- الاحتكار الطبيعي: يحدث الاحتكار الطبيعي عندما يستطيع منتج وحيد إنتاج المردود بكلفة أقل من أي ترتيب آخر في السوق، بما فيه المنافسة، ومع أن الاحتكار الطبيعي ينتج منافع بأقل كلفة إنتاج، يجب ضبط هذه المنافع لأنه يمكن التحكم بسعر السلعة والخدمة، وتنشأ الاحتكارات عندما تكون كلفة الدخول إلى السوق مرتفعة جدا.

- عدم تناسق المعلومات: تؤدي المعلومات دورا مركزيا في إخفاق السوق بطريقتين: أولا؛ المعومات نفسها هي منفعة عامة. وثانيا؛ غالبا ما تحدث حالات تفاوت فيها كمية المعلومات المتوفرة للناس. (POMED, 2016, pp. 11-12)

وحسب يوجين باراداخ Bardach Eugene توجد أنواع أخرى من المشاكل المجتمعية لا يمكن تحديد حالات إخفاق فعلية للسوق فيها، ولا يمكن عادة تحسين مشاكل الناس الخاصة حتى عبر أكثر حالات التدخل الحسنة النية من الحكومة، وغالبا، حتى عندما تستطيع تدخلات الحكومة تحسين الوضع، تبرز آثارا جانبية عدة، حيث تشمل هذه المشاكل ما يلي: حالات انهيار الأنظمة التي تحدث خارج الأسواق، مستويات المعيشة المنخفضة التي تنتج عن وظائف السوق العادية، التمييز ضد الأقليات، إخفاقات الحكومة. (Bardach, 2012, p. 13)

ج- تحجيم المشكلة: يتعلق تحجيم المشكلة بإضافة حجم المشكلة إلى تعريفها حتى يستطيع القارئ أن يقدر درجتها، مثلا بدلا من مجرد القول إنه يتوافر القليل أو الكثير من شيء ما، يجب أن يرمي الباحث إلى توضيح حجم المشكلة من خلال

جمع المعلومات حول نطاق النقص أو الفائض ودرجتهما وإدراج هذه المعلومات في تعريف المشكلة. (POMED, 2016, pp. 13-16)

2- جمع الأدلة والمعلومات

يعتبر جمع الأدلة والمعلومات الخطوة الثانية في بناء التحليل السليم للمشكلة، وهي على قدر عالٍ من الأهمية، لأنها خطوة ضرورية لتقييم طبيعة ودرجة المشكلة التي يحاول المحللون تعريفها، كما أنها مهمة في تقييم خصائص موضوع السياسة. لذلك من المهم جمع البيانات التي يمكن توليفها إلى معلومات ويمكن تحويلها بدورها إلى أدلة لها علاقة نوعاً ما بالمشكلة المحللة، وتنبع أهميتها من ثلاث أسباب رئيسية؛ أولاً؛ تستخدم لتقييم طبيعة ودرجة المشكلة التي يتم تعريفها، ثانياً؛ تستخدم لتقييم خصائص لتقييم خصائص الوضع المدروس، وأخيراً؛ تستخدم الأدلة لتقييم السياسات المشروعة في حالات متشابهة في مواقع مختلفة أو أوقات مختلفة. (POMED, 2016, p. 13)

وهناك ثلاث أسس، يجب أن يلتزم بها محلل السياسات العامة، في سبيل تمكينه من تجميع المعلومات المتكاملة التي يحتاج إليها، وهي: (الفهداوي، 2001، صفحة 101)

- التفكير الدقيق والمستمر بالمشكلة، لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات المرتبطة بتلك المشكلة، وبأبعادها المؤثرة.
- تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع الاختصاص وذوي الخبرات، من أجل الحصول على معلومات إضافية، تعزز من فهم حدود المشكلة.

- حسن استخدام المعالجات الإحصائية، لتوظيف المعلومات ذات الدلالة الواضحة، بالاستناد إلى مقاييس الموضوعية والصدق والثبات، بما يضمن فاعليتها في إعطاء القرارات والتقييمات الجيدة للخيارات والتفضيلات.

ولتحقيق الغاية من قبل المحللون للسياسات في مجال جمع الأدلة والبيانات، يقتضي الاعتماد على مدخلين، هما؛

(POMED, 2016, p. 14)

1- مراجعة الأدبيات: تعتبر الأدبيات ذات الصلة بالمشكلة قسماً كبيراً من أبحاث محلي السياسات، تسعد الباحث في إضافة مصادر إضافية للبيانات والمعلومات، حيث تشمل المصادر الموثوقة التي يراجعها النظراء، والمنشورات المهنية، وكتب الخبراء المختصين، وتقارير المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

2- الدراسات الاستقصائية: تشكل الدراسات الاستقصائية والاستطلاعية مصدراً مهماً للمعلومات التي يمكن استخدامها في عملية ما لتحليل السياسات، فيمكن أن يجري المحللون دراسات استقصائية واستطلاعات لاكتشاف تصورات الناس بشأن المشكلة التي تعالج والبدائل المحتملة للسياسات، وتتمتع منظمات المجتمع المدني بقدر جيد على إجرائها، نظراً إلى روابطها القوية بالناس.

3- بناء واستكشاف البدائل

تمثل هذه الخطوة في التركيز على تطوير حلول السياسات، لذلك يجب بناء بدائل للسياسة تلاءم تعريف المشكلة، كما يقتضي أن تكون هذه البدائل محددة حتى تترجم بسهولة إلى أفعال. (الطيب، 2000، الصفحات 168-169) إن عملية وضع البديل تحت الاختبار التجريبي، يعني بالنسبة للمحلل في السياسة العامة، إجراء عملية تقويم تقنية عليه، بحيث يكون بديلا متجاوبا مع مجموعة اختبارات أساسية، وملبيا لمتطلبات السياسة العامة التي ينبغي تحققها عند تنفيذ هذا البديل بصورته النهائية والعملية. وعليه فإن عملية الاختبار بوصفها تجربة تقنية لاختبار البديل وللتأكد من جودته العلمية والتنفيذية، تتطلب من محلل السياسة العامة إلماما كافيا ودقيقا بالأهداف الجوهرية، والتي تشكل محصلة إيجابية مترابطة فيما بينها، لجهود المحلل، في رسم التوجهات القياسية للسياسة العامة الواجب اتخاذها لحل المشكلة، عبر البديل الذي جرى اختباره كمنطلق مستقبلي، وهي: (الفهداوي، 2001، صفحة 105)

- أن تكون أهداف السياسة موضوعة ومتضمنة في البديل بشكل واضح.
- أن تكون الأهداف دقيقة للغاية، وبما تكفي لكي تكون قابلة للاختبار والقياس.
- أن تكون الأنشطة التطبيقية موجهة بالضرورة باتجاه تحقيق هذه الأهداف.
- أن تكون المعايير والمقاييس موضوعية، ولها القدرة على إيصال وربط أنشطة التطبيق بالأهداف القائمة والموجودة، أو التي يمكن إيجادها.

- أن تكون المعلومات الضرورية واللازمة متوفرة ومؤدية إلى تأكيد صحة إجراءات اختبار البديل، ووافية الغرض في قياسه.

(Robert T. Nakamura, 1981, p. 27)

4- تقييم البدائل واختيار أفضلها

بما أن البدائل هي الخيارات المتوفرة لحل المشكلة، فإن الهدف من هذه المرحلة هو وضع معايير للمفاضلة بين البدائل الممكنة بالقدر الذي يعين في ترتيبها، وفقا لأفضليات محددة تمهيدا لاختيار البديل الأفضل، ومن بين المعايير المعتمدة في المفاضلة بينها؛ التكلفة، الوقت، سهولة التنفيذ والمنافع المتوقعة، والمعالجة الجزئية أو الكاملة للمشكلة. (Robert T. Nakamura, 1981, p. 110)، ويعد في هذا السياق البديل الأفضل هو البديل الذي يتعلق بالقيم القصوى، مع إمكانية تطبيقه وفقا للطاقت والإمكانات المادية والفنية المتوفرة، ووفقا للظروف والمتغيرات البيئية.

5- تجريب البديل المختار

يتم تطبيق البديل الذي تم اختياره على سبيل التجريب أو التطبيق الجزئي، قصد التأكد من إمكانية تنفيذه كليا أو جزئيا، وكذا التأكد من النتائج المرجوة المترتبة عليه، أو إجراء أي تعديلات لازمة قبل تجسيده بصورة نهائية. (الطيب، 2000، صفحة 169)

6- متابعة التنفيذ

إن تنفيذ البديل المختار في ظل ظروف معينة متعددة ومتنوعة داخل المؤسسة والبيئة، يستلزم وضع نظام متكامل لمتابعة ومراجعة وتقييم مراحل التنفيذ في ضوء التغذية الراجعة التي يمكن توافرها عبر قنوات الاتصال الداخلية والخارجية، وتمثل أهمية هذه المرحلة في إمكانية تحقيق بعض التعديلات الضرورية التي تستوجبها المتغيرات في البيئة المحيطة، كما تتضح أهمية متابعة التنفيذ في كونها صمام أمان للنظر في إيقاف التنفيذ والعودة لاختيار بديل آخر. (Bersnik, 1982, pp. 185-186)

7- تقييم النتائج والمخرجات

تعد هذه الخطوة ضرورية، نظرا لما تنحه لمحلل السياسات من فرصة في ملاحظة معالم النجاح أو الفشل في وظيفته التحليلية، انطلاقا من قدرة السياسة المتخذة على تحقيق الأهداف المرجوة والمحددة. (الطيب، 2000، صفحة 169)

فالتقويم، بهذه الصورة يعد اختبار وفحص ذو هدف امبريقي قصد معرفة التأثيرات التي أفرزتها السياسة العامة المنتهجة، ومدى مواكبتها للبرامج والأهداف العامة المراد تحقيقها. ويذهب التقويم إلى أبعد من هذا، حيث يتمركز بوضوح في الوقوف على الفجوة بين السياسة العامة المعلن عنها، وبين ما يترتب عنها من إنجازات محققة، بمعنى، بين قدرة البديل الذي اختاره المحلل أثناء التحليل، وبين قدرة هذا البديل أثناء التنفيذ، وما ينجم عنه من آثار ونتائج. لهذا يعد التقويم عملية منهجية يقوم بها محلل السياسات العامة ويطبّقها في سبيل تحديد قيمة النتائج المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة، بحيث ينجم عن هذه العملية التحليلية، إثبات صحة البديل أو فشله، وبالتالي العمل على إيجاد بديل جديد عوضا عنه في حالة الفشل. (Dey, 1992, p. 364)

خاتمة:

نستنتج في نهاية المقال بأن، تحليل السياسة العامة وفقا لما التطرق إليه من مفاهيم ومنظورات مفسرة له، وكذلك النماذج النظرية والمنهجية المعتمدة في تحليل السياسة العامة، بأنه يمكن اعتبار تحليل السياسة العامة علما مستقلا بذاته، يعتمد على أدوات ومناهج ونماذج وقوانين علمية في التعاطي مع مختلف المشكلات التي تواجه الحكومة الفرد على حد سواء، وقد تمكنا عبر صفحات المقال من التوصل إلى النتائج التالية:

- شح وندرة البيانات والأفكار حول المشكلات المعروضة التي تواجه تحليل السياسة العامة بصورة علمية، حيث أنها تعيق محلل السياسة على معالجة الانشغالات من منظور علمي.
- يمكن أن نقر بأن تحليل السياسة العامة علم امبريقي، يستند إلى جملة من الأطر النظرية، من أجل معرفة حقائق المشكلات، والعمل على الاستفادة منها تمهيدا لحلها، عبر استخدام أساليب البحث والدراسة الوصفية القائمة على تحليل الأسباب لفهم المشكلات العامة.

- تتضح أهمية تحليل السياسة العامة في كونه يساعد كعلم قائم بذاته على دراسة وفهم مختلف المشكلات العامة واقتراح الحلول البديلة لها، مع تركيز على المفاضلة بين أنجعها.

- انتهج السياسة العامة مقارنة وقائية في معالجة المشكلات والقضايا، حيث يعتمد على التنبؤ بالمشاكل والأزمات قبل وقوعها، وبالتالي عبر هذه المقاربة العلاجية يمكن لمحلل السياسة العامة أن يتبنى أو يلغي أو يضع سياسة عامة جديدة لمواجهة المشكلات.

- يجب على محلل السياسة العامة أن يأخذ بالأطر النظرية والاقترايات والمناهج العلمية في الاختيار الأمثل للقرار، وصنع السياسة العامة الملائمة ذات الجودة والجدوى السياسية في تحقيق ما يتلاءم والصالح العام سياسيا واجتماعيا.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أحمد مصطفى حسين. (2002). مدخل إلى تحليل السياسات العامة (الإصدار ط1). عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- برنامج الشراكات مع المجتمع المدني POMED. (23 04 , 2016). دليل تحليل السياسات العامة. تاريخ الاسترداد 13 12 , 2020، من <http://www.pomed.org>
- برنامج الشراكات مع المجتمع المدني POMED، واشنطن، ص 08. (23 04 , 2016). دليل تحليل السياسات العامة. تاريخ الاسترداد 1 12 , 2020، من <http://www.pomed.org>
- جيمس أندرسون. (1999). صنع السياسات العامة (الإصدار ط1). (عامر الكبيسي، المترجمون) عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- حسن أبشر الطيب. (2000). الدولة العصرية دولة مؤسسات. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.
- عباس حسين جواد. (بلا تاريخ). صياغة السياسات العامة: إطار منهجي. مجلة أهل البيت .
- عبد النور ناجي. (2009). مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة: تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار.
- فهمي خليفة الفهداوي. (2001). السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل (الإصدار ط1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ناجي عبد النور. (2009). مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة: تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار.
- وليام دن. (2016). تحليل السياسات العامة. (رشا بنت عمر السدحان، المترجمون) الرياض: معهد الإدارة العامة.

المراجع باللغة الأجنبية

- Anderson, J. (1984). *public policy making* (3ed ed.). USA: CBS college publishing.
- Bardach, E. (2012). *A Practical Guide for Policy Analysis: The Eightfold Path to More Effective Problem Solving* (5th ed ed.). Los Angeles : Thousand Oaks: Sage; CQ Press.
- Bersnik, D. (1982). *public, organizations and policy*. London: Scott foresman.
- Cohen, C. L. (1979). *Usable Knowledge : social science and social problem solving*. New Haven: Yale University Press.
- David, S. (1964, september). Pragmatism & the Group theory of politics. *American Political science Review* , p. 604.
- Dey, T. .. (1992). *Understanding public policy* (7ed ed.). New Jersey: prentice Hall, Englewood cliffs.
- Easton, D. (1965). *A framework for political analysis*. New Jersey: Hall.
- Gabriel Almond, G. B. (1993). *comparative politics: A theoretical framework*. New York: Harper Collins publishers.
- Robert T. Nakamura, F. S. (1981). *Politics of Polic y Implementation* (First Edition ed.). New York: St. Martin's Press.
- William, D. (1979). *Public policy Analysis: A introduction*. N.J: Inc,Englewood cliffs .